

واجب بان الشرط صحتها على الجملة اجلد وهناك من ذلك على تقدير  
 رجع الفاعل العلي الى اخلوا وان لم يكن بد من قوله ان هذا هو الراجح  
 ان تعال ان مثل قوله تعالى والباك سبعين الفات لانه على تقدير رجع الالف  
 في البكر بعد الى اخلد يمكن ان لم يكن بد منه وقد عرفت نضج الشارح بان  
 لا الفات فيه **قوله** وعوان عطف بضمير ك **قوله** وحررهما بهما  
 فانه لا الفات فيه المبالي كما ان الفاعل هو حاله عيه هم ويحتمل منها بطل  
 الماكد عليهم كذا قيل واحسن منها انها العسه على كسر عه الحركه كمن  
 على الفوت مقيدهم **قوله** فشتناه صل وانه الالفات فيه العظم لان  
 فعل عظم لا يدر عليه الا ذوالفرد بها هذه على انه لم يستعمل كلام البليغ  
 صحه الجمع في الغاب للتعظيم والا فالمطلوب يتأني من غير الفات لوقا  
 فاسم ولعل لا حسن ان يقال انه لو قيل مسافة لزمهم جوع ضمير القائل  
 يرب الى الراجح تا ويل للموسل فيكون المعنى مساق ولذا لم يبدل السجابه  
 عن مفضو ج اور جوع ضمير الفاعل الى السجابه وضمير المنقول الى معنى  
 مثل انما نزل به بقى السامح **قوله** ووجه ان الكلام اذا نزل  
 جعل الكلام مقفولا باعتبار نقل شي ما اشتمل عليه والا فالمنقول جمعته ليس  
 بل والكلام الا ان يكون المعنى اللغوي اعني ما يتكلم به مطلقا فالالحق  
 هذه الفايه في المنقول المعنى في عااة الظهور وذا في المنقول العديري ووجه  
 الفايه فانه اذا سمع خلاف ما يرق من الاستلوب كان له رايه نشاط و  
 دعه في الاضغالى الكلام مثل هذه الفايه المتخصصه لا مطبق على ما  
 يكون السامع فيها هو انه تبارك تعالي لتعاليه عن النشاط والام نقاط والاصح  
 ولو ذكر شيئا ما يعنى حقه تعالى كان **واجب** ان المراد ان الكلام  
 لما تعال في اتم وفع صلا لان بصدده هذه الفايه بالظن انهم يسمون بجمع  
 السطر

تم وجد الكتبه وانواعهم  
 محققه الخطاب والرس  
 منزله العايشين الجبرم  
 الماره  
 ٥٣٧

من طرا عليه ادا ووجه  
 كذا في التلويح

Copyright © King Saud University